ممثل الوزارة شدد في منتدى مراكش على أهمية الحوار والانفتاح على الآخرين

«الخارجية»: الكويت إحدى أكثر الدول التي تصلح نموذجاً في الديموقراطية العربية

كونا - ترأست الكويت وجمهورية فرنسا الاعمال التحضيرية لمنتدى بناء الديموقراطية وإدماج الشباب والمجتمعات المدنية الذي استضافته مدينة مراكش المغربية اخيرا بمشاركة 80 شخصية عربية وفرنسية.

وتأتي هذه الأعمال في إطار فعاليات منتدى المستقبل الثامن الذي خصص لبحث ما يدور من أحداث في الساحة العربية والتركيز عليها ومدى ارتباطها بالاصلاحات للخروج بعدد من التوصيات لتقديمها للاجتماع الوزاري المقرر عقده في الكويت في شهر نوفمبر المقبل.

وتناولت كلمة الكويت التي ألقاها رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي اثناء المنتدى الاوضاع والأحداث التي تجري على الساحة العربية وضرورة الانتباه لها باعتبارها معطيات تشير لتغييرات جذرية في تركيبة المجتمعات العربية وعلى ضرورة استماع الحكومات لما ترسله منظمات المجتمع المدني عبر رسائل عديدة.

واعاد الغزالي الى الأذهان مضمون وقرارات الاجتماعات السابقة لمنتدى المستقبل الذي يقام سنويا وانطلق منذ عام 2004 ومراسلاته للدول العربية التي تعاني من عدم وجود الديموقراطية وكان بامكانها ان تتفادى ما يحصل في الوقت الراهن، مشيرا الى الاختلاف الكلي بين المنتدى الحالي ومنتدى عام 2004.

وقال ان منظمات المجتمع المدني هي الاكثر قربا للشارع وقرءاتها أكثر واقعية له، مشيرا الى عدم المجاملة في مثل هذه الاوضاع وأن على المجتمع «تجرع الدواء حتى لو كان مرا».

❍ الغزالي: على الحكومات الاستماع للمنظمات المدنية وعلى المجتمع تجرّع الدواء حتى لو كان مرّاً

من جانبه، اكد ممثل وزارة الخارجية المستشار ناصر الهين في كلمة مماثلة أهمية الحوار والانفتاح على الاخرين وضرورة تواصل قطاعات المجتمع الثلاثة (المدني - الاعمال - السياسة)، مشيرا الى ضرورة تطوير العملية التعليمية التي من شأنها ان ترفع مستوى المجتمع وتنميته وديموقراطيته.

واوضح الهين ان الكويت «تعد إحدى أكثر الدول التي من الممكن أن تكون نموذجا في الديموقراطية العربية التي تسير بشكل سليم ومنهجي يعكس مدى حضارة وتقدم المجتمع».

وتناولت ورش العمل التي اقيمت على هامش المنتدى الذي اقيم يومي الاحد والاثنين الماضيين موضوعات مختلفة تنوعت بين الحراك الجديد للمجتمع المدني ومشاركة الشباب والحراك والصعوبات في عملية التحول الديموقراطي وإدماج الشباب والمجتمع المدني.

وأكدت تأطير التعاون العام والادوات لتطوير الديموقراطية والتوظيف والفرص الاقتصادية للشباب ودور الصحافة والاعلام في الفضاء الاعلامي وأهمية الاستجابة للمطالب الشعبية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والشباب وتعزيز الديموقراطية بتطوير التشريعات الوطنية والقانونية والادارية في سبيل ضمان وتعزيز مسار دمقرطة منطقة الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا.

وتضمنت التوصيات دعم منظمات المجتمع المدني على المستوى الاقليمي والوطني وتسهيل وضع آليات للتشاور وفق جدول زمني محدد لتشجيع الشراكات المتعددة الاطراف على مستوى المنطقة وضرورة تعزيز وتشجيع مشاركة الشباب في العمل السياسي والمدني ومؤسسات المجتمع المدني.

كما تضمنت توصيات المنتدى وضع آليات لتبادل الخبرات والتجارب بين الشباب وتقييمها والاستفادة منها واحترام مبدأ تكافؤ الفرص والعمل على ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في كل مستويات الحياة السياسية او المدنية. وطالب المشاركون في المنتدى بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والتنمية الشاملة من أجل ايجاد بيئة اقتصادية أفضل وأهمية الاعتراف بدور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية وخصوصا في المجالات التضامنية والتعاونية.

وأظهرت التوصيات ضرورة تحرير المجال الاعلامي المكتوب والمرئي والالكتروني واحداث مجالسة وطنية خاصة بالتنظيم للمجال السمعي والبصري كما شدد المنتدى في توصياته على ضرورة وجود قوانين تضمن حقوق الصحافيين والمدونين ومستخدمي التكنولوجيا الحديثة.

درويش لـ «الراي»: سيطرنا على الروائح الكريهة ونراقب شبكات تصريف الأمطار

«الأشغال»: أولوية قصوى حماية البيئة من ملوّثات الصرف

| كتب محمد صباح |

أكد مدير إدارة شؤون البيئة لقطاع الهندسة الصحية في وزارة الأشغال العامة المهندس باقر درويش ان حماية البيئة من ملوثات الصرف الصحي يشكل أولوية لدى الوزارة، وذلك من خلال إنشائها لإدارة بيئية مختصة في مراقبة ومتابعة مرافق الصرف الصحي من شبكات ومحطات ضخ ورفع ومحطات التنقية، لكشف المشاكل البيئية التي تواجهها والعمل على إيجاد حلول لها، مبينا بأنها نفذت إجراءات متعددة ومختلفة للإسهام في حل المشاكل البيئية والقضاء على الملوثات التي تشكلها مخلفات الصرف الصحي.

وقال درويش في تصريح لـ «الراي»: ان الإدارة تعمل ضمن إطار تجديد وصيانة خدمات ومرافق وزارة الأشغال العامة بما يكفل تطوير ورفع كفاءة تلك الخدمات، وحل المشاكل البيئية، والقضاء على الملوثات التي تشكلها مخلفات الصرف الصحي على البيئة، لافتا إلى ان الادارة قامت بوضع الآلاف من السلال الكربونية في مختلف مناطق الدولة، مع القيام بأعمال الصيانة الدورية لها، بالإضافة إلى تركيب أنظمة حقن كيميائي-بيولوجي في مواقع عدة.

وأشار إلى ان الإدارة تعمل على مراقبة ومتابعة الشركات الاستثمارية التي تقوم بصرف المياه الجوفية على شبكات الأمطار والكشف على العديد من المواقع في مختلف محافظات الكويت للتأكد من عدم تصريف مياه الصرف الصحي الصناعي أو وجود أي وصلة غير قانونية على مناهيل صرف الأمطار والصرف الصحي، مضيفا : شاركت الإدارة البيئية في إعداد ثلاث دراسات خاصة بإيجاد الحلول المناسبة لتقليل مشاكل الصرف الصحي ومنها تجريب منتجات مواد بيولوجية أو كيميائية لدراسة مدى فعاليتها وكفاءتها في حماية البيئة الكويتية».

وأكد درويش ان الإجراءات والتقنيات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على انبعاث الروائح الكريهة من مرافق الصرف الصحي باستخدام السلات الكربونية التي تم تركيبها في مناهيل الصرف الصحي والحقن الكيميائي البيولوجي ساعدت بشكل كبير في السيطرة على الروائح المنبعثة من شبكات الصرف الصحي والقضاء على الكثير من المشاكل البيئية، مشيرا إلى ان الوزارة تعاقدت مع مستشارين عالميين لتقييم جميع مرافقها بالإضافة الى عقد اتفاقات ولجان علمية مع معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت لتقديم أي اقتراحات ودراسات إذا احتاجت لها مرافق الوزارة.

وأشار إلى ان الوزارة قسمت عملية تجديد الشبكات في المناطق القديمة إلى 16 مرحلة وإجراء التجديدات اللازمة مع استبدال الأنابيب القديمة بأخرى جديدة مقاومة للتآكل وذات مواصفات عالمية، مع تحسين الميول وزيادة الأقطار وتقليل خطوط الضخ وزيادة خطوط الجاذبية لاستيعاب التدفقات الحالية والمستقبلية، حيث تم الانتهاء من الجزء الأكبر منها حاليا وجار العمل لتنفيذ المراحل الأخرى ضمن الخطة، لافتا إلى ان الوزارة طورت ووسعت محطات المعالجة نتيجة لزيادة المشاريع الإسكانية في العديد من المناطق وقصورالقدرة الاستيعابية لتلك المحطات نتيجة زيادة الكثافات السكانية، بالاضافة إلى العمل على إلغاء المحطات القديمة مثل محطة تنقية العارضية وإنشاء عدد من المحطات الجديدة في الجهراء وكبد.

المملكة العربية السعودية... مرحلة جديدة في مسار النهضة

| بقلم: الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الفايز |

يجسد حلول اليوم الأول من برج الميزان «الموافق 23 سبتمبر» من كل عام يوماً تاريخياً مجيداً لا ينسى يتمثل في تلك الملحمة الوطنية الكبرى التي أدت إلى توحيد المملكة العربية السعودية في كيان واحد ودولة قوية متماسكة قامت عام (1351هـ / 1932م)، عندما أعلن المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود توحيد كل مناطق المملكة العربية السعودية، كما أنه يعيد لنا ذكرى مناسبة وطنية غالية على كل مواطن ومواطنة سعوديين لتذكر تضحيات الأجداد والآباء الذين أسسوا هذا الكيان الكبير، وفي الوقت نفسه يعطيهم دافعاً للمحافظة على المكتسبات التي تحققت والإستمرار في بناء الوطن وتدعيم ركائزه للأجيال القادمة.

وبعد ارسائه، طيب الله ثراه، دعائم الأمن والاستقرار لهذا الوطن الكبير بدأت الانطلاقة الحضارية والاقتصادية والثقافية وفي كافة المجالات الأخرى لتعم أرجاء الوطن للنهوض بهذا الوطن على كافة الأصعدة، ووضع المملكة العربية السعودية على مشارف المستقبل.

تسلم الحكم من بعده أبناؤه البررة الملوك سعود وفيصل وخالد وفهد يرحمهم الله والذين ساروا على نهج الملك المؤسس من حيث التمسك بتعاليم الدين الإسلامي والانتماء العربي ومواصلة مسيرة البناء والتعمير والازدهار. وشهدت المملكة خلال سنوات حكمهم نهضة شاملة في شتى المجالات.

ومنذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يحفظه الله الحكم والمملكة تعيش مرحلة متميزة من الرفاه والرخاء للمواطن السعودي. وقد جاءت القرارات الملكية الكريمة التي صدرت قبل أشهر عدة، والتي تصب في مصلحة المواطن السعودي في المقام الأول، ثم الاقتصاد السعودي في المقام الثاني، لتؤكد حرصه على تسخير كافة الموارد الوطنية لخدمة المواطن، لاسيما وأن جميع هذه القرارات التي اتخذت ستعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوفر له السكن اللائق وترفع من مستويات الخدمات العامة التي يحظى بها.

وقد استطاع خادم الحرمين الشريفين بخبرته الواسعة بشؤون السياسة والإدارة مواصلة المسيرة التنموية وأن ينهض بالمملكة نهضة نوعية في شتى المجالات، على الرغم من كل التطورات والظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بالمنطقة وبالمملكة، ما جعلها تتبوأ الصدارة في العالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما تتمتع به من ثقل ديني وسياسي واقتصادي وثوابت في السياسة والعلاقات الدولية مستمدة من العقيدة الاسلامية والقيم العربية والسياسات الحكيمة لقيادتها.

إن المملكة تنطلق من كونها حاضنة الحرمين الشريفين ما يؤكد الدور الإسلامي المنوط بها، واضعة مصالح الأمتين العربية والإسلامية نصب عينيها، متحملة مسؤولياتها الدينية تجاه العقيدة وتجاه الحرمين الشريفين. فقد شهد بناء وعمارة المسجد الحرام على امتداد أكثر من أربعة عشر قرناً نقلات معمارية كثيرة على مر العصور، إلا أن التوسعة التي وضع حجر الأساس لها خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله في شهر رمضان المبارك الماضي تعتبر أكبر مشروع توسعة في تاريخ المسجد الحرام، إضافة إلى عدد من المشاريع التطويرية في المشاعر المقدسة، إذ ان التوسعة الحالية تعد علامة بارزة في تاريخ عمارة المسجد الحرام.

والمملكة إلى جانب كونها دولة وطنية تسعى إلى المحافظة على أمنها الوطني وتقديم الرفاه لمواطنيها بعد أن استطاعت أن تحقق وحدة هذا الكيان الكبير، فإنها تواصل القيام بدورها المحوري في المجالات الإقليمية والدولية عبر ديبلوماسيتها النشطة وجهودها التي لا تكل في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

واليوم مع حلول ذكرى تأسيسها الـ 81 وبقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين أيدهما الله تدخل المملكة مرحلة جديدة في مسار نهضتها، وهي مرحلة تؤهلها لتكون واحدة من أهم دول العالم في القرن الواحد والعشرين.

ومنذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الحكم، قبل ست سنوات ونيف والمملكة تشهد نهضة تنموية شاملة، فالقطاعات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية، إضافة إلى قطاعات المواصلات والإتصالات والمياه والكهرباء تشهد تطوراً ونمواً كبيراً. فقد قام يحفظه الله بتسخير الثروة الوطنية لتطوير كل القطاعات ودشن عدداً من المبادرات الإقتصادية والتعليمية والصحية، كما استطاعت المملكة تحت قيادته تجاوز آثار الأزمة الإقتصادية العالمية وتبوأت مكانتها المستحقة كإحدى الدول العشرين المؤثرة في الإقتصاد العالمي وأحد صانعي السياسات المالية والنقدية في المجتمع الدولي.

أما الاستراتيجية التي تنتهجها قيادة المملكة لصيانة هذه المكتسبات وتدعيمها فتتمثل في عدة ركائز، أولها التمسك بالعقيدة الإسلامية قولاً وفعلاً والسيرعلى نهجها، وثانيهما التمسك بالهوية العربية، وثالثهما المحافظة على وحدة الوطن وسلامة أراضيه، ورابعها توفير العيش الكريم لمواطني المملكة عبر خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتجيء هذه المناسبة الوطنية الغالية لتذكرنا جميعاً بتضحيات الأجداد والآباء، ولتحفزنا على مواصلة العمل لإستكمال متطلبات التنمية الشاملة التي انطلقت منذ أن بدأ المغفور له الملك عبدالعزيز مسيرته الطويلة والشاقة لبناء هذا الوطن، والذي استطاع خلال فترة قصيرة في أعمار الدول والشعوب أن يصل به إلى مصاف الكثير من الدول التي سبقته في بناء الدولة الحديثة. كما استطاع، يرحمه الله، أن يرسخ دعائم أول وحدة عربية في العصر الحديث صمدت في وجه كل التحديات الإقليمية والدولية وما زالت تواصل القيام بمسؤولياتها العربية والإسلامية.

ومع حلول هذه الذكرى الغالية أود أن أتقدم بالتهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يحفظهم الله، وإلى الأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي النبيل، داعياً الله عز وجل أن يحفظ المملكة العربية السعودية من كل مكروه، وأن يعيد هذه المناسبة عليها بكل خير وعزة وأن يديم المولى عز وجل عليها وعلى شقيقتها دولة الكويت وعلى الأمتين العربية والإسلامية نعم الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يحفظ لدولتينا القيادتين الحكيمتين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وشقيقه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يحفظهما الله.

* سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الكويت

نبيلة العنجري تبارك للمرأة السعودية: بداية نهضة تاريخية لنساء المملكة... والمنطقة

باركت الناشطة السياسية ورئيسة اللجنة المنظمة لـ «متلقى المرأة الخليجية الاقتصادي» نبيلة مبارك العنجري، للمرأة السعودية ولشعب المملكة وقيادتها صدور قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بحق المرأة السعودية بعضوية مجلس الشورى والمشاركة ترشيحا واقتراعا في انتخابات المجالس البلدية.

وقالت العنجري في بيان: ان «أروع المناسبات هي التي تتلازم مع قرارات تاريخية فاصلة في مسار الشعوب والأمم، وأن يتزامن اليوم الوطني الـ 81 للمملكة العربية السعودية مع صدور القرارين التاريخيين باستحقاق المرأة عضوية مجلس الشورى والمجلس البلدي ابتداء من دورتيهما المقبلتين لهو يوم مشهود للمملكة وشعبها لاسيما لنسائها اللواتي يتطلعن منذ زمن وبشوق ولهفة لنيل حقوقهن على قاعدة المساواة والقيام بدورهن في نهضة المملكة».

نبيلة العنجري

وتابعت: «ان تشديد خادم الحرمين الشريفين على هذا التطلع وعلى ضرورة التمشي مع روح العصر، بما لا يخل بالقيم الإسلامية، ليؤكد مرة جديدة أن المملكة في ظل قيادة الملك عبد الله مُصمّمة على السير بالاصلاحات، واقرار المزيد من المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية لشعب المملكة، ومواجهة تحديات العصر بالمستوى الذي يناسب مكانتها المميزة عربيا وإسلاميا وخليجيا».

وإذ أعربت عن ثقتها بأن القرارين الجديدين بشأن المرأة يندرجان في سياق مسيرة اصلاحية شاملة بدأها خادم الحرمين الشريفين، قالت: ان «ما يجب تأكيده هو أن المرأة السعودية تملك المقدرات العلمية والمهنية، ومن الوعي بقضايا وطنها وأمتها، ومن الطموح بتوظيف ثقافتها ومهاراتها وإمكاناتها وثقافتها».

وأكدت العنجري أنه «كلما نالت الأخت السعودية المزيد من الحقوق سيكون دورها بالتالي أكثر فاعلية ومردودا على صعيد تنمية وطنها وتقدمه، بل أيضا تنمية دول مجلس التعاون الخليجي والأمة العربية والاسلامية قاطبة، حيث لا يخفى أن النساء السعوديات، مثلما هو شعب المملكة، يمثلن أكثرية سكانية في المنطقة، ولهذا فإن نيلهن بعض حقوقهن في المشاركة السياسية يعتبر بداية نهضة تاريخية للمملكة ولنساء الخليج قاطبة».